الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق

1- بطاقة تواصل ومعلومات مقياس القانون الاداري (السداسي الثاني النشاط الاداري) Module Syllabus

وحدة التعليم	الحجم الساعي السداسي (الثاني)	المعامل	الأرصدة	المستوى	الأستاذ	معايير التقييم	السنة الجامعية	التوقيت
	14-16 أسبوع	01	04	السنة الأولى ليسانس	ذبيح عادل أستاذ محاضر قسم أ adel.debih@univ-msila.dz	بالنسبة للمحاضرة الامتحان الكتابي النهائي (100%) بالنسبة للأعمال الموجهة - الحضور والانضباط - التحضير - المشاركة - البحث - الامتحان الجزئي	2022/2021	الثلاثاء 09:30 – 08:00 المدرج : 27 الأربعاء 11:00 – 09:30 المدرج : 27
وحدة التعليم الأساسية	02 محاضرة في الأسبوع 3 ساعات الأعمال الموجهة حصة واحدة في الاسبوع 1.30 ساعة							

2- وصف المقياس: بعدما تناولنا في السداسي الأول لمقياس القانون الاداري محوري **المدخل للقانون الاداري والتنظيم الاداري**، (**L'organisation Administrative**) أي دراسة الادارة العامة من الجانب الوصفي لهيكلتها وتنظيمها وأساليب التنظيم الاداري، سنتناول في السداسي الثاني منه محور النّشاط الاداري، أي الانتقال الى الجانب الحركي والوظيفي للإدارة العامة، من خلال ما تقوم به وتمارسه من أنشطة ووظائف وأعمال ادارية (**مادية وقانونية** (**سلطوية (انفرادية أو اتفاقية) أو عادية**) وعمليات ادارية (**تخطيط، تنظيم، توجيه تنسيق، رقابة**) وتصرفات قانونية وخدمات تبتغي من ورائها تلبية الحاجات العامة المادية والمعنوية للمواطنين وتحقيق المصلحة العامة، عن طريق المرافق العمومية، كما تتولى الحفاظ على النظام العمومي والاستقرار والانضباط في المجتمع بصفة وقائية ومنتظمة، ويصطلح على هذه الأعمال والمهام التي تقوم بها الادارة العامة (السلطات الادارية المركزية والمحلية) **النشاط الاداري** (**L'action Administrative**)، هذا الأخير له صورتان (**مظهران، أسلوبان**):

أ *- **وظيفة ذات طابع ضبطي (سلبي)**: تهدف الادارة العامة من خلالها الى مراقبة وتنظيم وضبط نشاط الأفراد وممارستهم لحرياتهم، بغية الحفاظ على النظام العمومي في المجتمع بمختلف عناصره **التقليدية**: (الأمن العام، الصحة العامة السكينة العامة) و**الحديثة:** (الآداب العامة، النظام العام الجمالي والرونقي للمدن والعمران، الضبط البيئي، الضبط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، حماية الكرامة الانسانية)، وذلك بصفة وقائية ودائمة ومنتظمة، وهو مايعرف بوظيفة **الضبط الاداري** (**الشرطة الادارية، البوليس الاداري**) **La Police Administrative** (الصورة السلبية لتدخل الادارة العامة) وتم الاصطلاح فقها على التعبير عن وظيفة الضبط الاداري بالصورة والجانب السلبي لتدخّل الادارة، بالنّظر الى تضمّنها وضع قيود وضوابط وحدود على ممارسة الأفراد لحرياتهم العمومية، حفاظا على استقرار النّظام العمومي في المجتمع.

ب *- **وظيفة ذات طابع خدماتي (ايجابي)**: من خلاله تقوم الادارة العامة بتلبية واشباع الحاجات والرغبات العامة المادية والمعنوية لأفراد المجتمع، عن طريق تقديم الخدمات والسلع الضرورية، بواسطة انشاء المرافق العامة وتنظيمها وتسييرها

وضمان حسن سيرها بانتظام واضطراد، وهو ما يعرف بوظيفة **المرفق العمومي Le Service Public** (الصورة الايجابية لتدخل الادارة العامة) .

ولكي تتمكّن الادارة العمومية من القيام بهتين الوظيفتين على أكمل وجه وبفعالية ورشادة، تزوّد القوانين والتنظيمات الادارة **بالوسائل والأدوات** الضّرورية لتحقيق ذلك، هذه الأخيرة تتمثّل في: **وسائل مادية، وسائل بشرية، وسائل مالية، وسائل قانونية**.

ج-وسائل عمل الإدارة: وتصنف وفق الآتي:

*- **وسائل مادية** : تتمثّل في أملاك الادارة العقارية والمنقولة، والتي تعرف بالأملاك الوطنية العمومية والخاصة.

*- **وسائل مالية** : تتمثّل في المالية العمومية،

*- **وسائل بشرية** : تتمثّل في الموظّفين العموميين ومختلف الأعوان الذين تستعين بهم الادارة للقيام بمهامها.

*- **وسائل قانونية:** الأعمال والتصرفات والأنشطة التي تقوم بها الادارة وتستهدف من ورائها احداث أثر قانوني بإنشاء مركز قانوني أو تعديله أو نقله أو الغائه، وتصنّف بدورها إلى نوعين:

*- **انفرادية** تنتج آثارها القانونية بإرادة الإدارة المنفردة ، وتتمثّل في **نظرية القرار الإداري** .

*- **اتفاقية** تنتج آثارها القانونية بتلاقي إرادتي الإدارة من جهة والمتعاقد معها من جهة أخرى وتعرف بـ: **نظرية العقد الاداري**، وسنقتصر في السداسي الثاني من السنة الأولى على دراسة وظيفتي الضبط الاداري والمرفق العمومي، تاركين بقية الوسائل وأدوات عمل الادارة لقادم السنوات من التكوين لنيل شهادة اللّيسانس في الحقوق.

3- **المتطلّبات السّابقة للمقياس:** للإحاطة بمحاور النّشاط الاداري وفهم مواضيعه، يفترض أن يكون الطالب ملمّا بأفكار مقياس المدخل للعلوم القانونية، لاسيما محاور نظرية القانون، بداية بتعريفه وأقسامه، ثمّ المدخل للقانون الاداري ونظرية التّنظيم الاداري المدرّستين في السّداسي الأول لمقياس القانون الاداري، بالإضافة الى التحكم في مواضيع الادارة العامة وأوجه علاقتها بالقانون الاداري.

4- **التّقييم التّشخيصي**: عن طريق طرح أسئلة على الطّلبة، تتضمّن اختبار معارفهم السابقة حول الموضوع:

أ- اسئلة متعلقة بالسداسي الأول:

- ما هو تعريف القانون بوجبه عام؟ وفيما تتمثّل تقسيماته؟ وماهي خصائص القاعدة القانونية ومصادرها؟

- يتحدّد تعريف القانون الاداري تبعا لعدّة معايير ومفاهيم، بينها؟ ثم عرّف القانون الاداري بالمعنى الضيق؟

- ماهي المحاور الكبرى التي يدرسها القانون الاداري بالنسبة للإدارة العمومية؟

- يتناول القانون الاداري دراسة الادارة العمومية في حالة سكون، أي بيان تنظيمها وهيكلتها وتشكيلها، على ضوء ما درسته عرف نظرية التّنظيم الاداري؟

- ماهي أساليب التنظيم الاداري من الناحيتين: الفنية والقانونية؟

- فيما تتمثّل تطبيقات التنظيم الاداري بنوعية المركزي واللامركزي في الجزائر؟

- من أجل الحفاظ على وحدة الدولة واحترام مبدأ المشروعية وسيادة القانون، تخضع الهيئات اللاّمركزية لرقابة السّلطات المركزية، عرّف الرقابة الوصائية، ثمّ بيّن مظاهرها وتطبيقاتها على الهيئات اللامركزية في الجزائر؟

ب- أسئلة متعلّقة بالسّداسي الثّاني:

- يتناول النشاط الاداري دراسة الادارة العمومية في حالة حركة ونشاط، عرف النشاط الاداري؟ وفيما تتثمل صوره؟

- صنّف الفقه الاداري الضّبط الاداري بأنّه الصّورة السّلبية لتدخّل الادارة لحماية النظام العمومي، عرّف الضبط الاداري؟ وماهي خصائصه وأنواعه؟

- الغرض الأساسي الذي تستهدفه الادارة بتقييد وضبط ممارسة الأفراد لحرياتهم العمومية هو الحفاظ على النظام العمومي، ماهو المقصود بفكرة النظام العمومي، وماهي خصائصه، وعناصره التقليدية والحديثة؟

- بالنّظر الى خطورة تدابير الضبط الاداري على حريات الافراد، فان السلطة والهيئة التي تمارسه مجددة على سبيل الحصر في القانون بمعناه العام، ماهي الهيئات والسلطات المنوط بها ممارسة الضبط الاداري في النظام القانوني الجزائري؟

- من أجل تجسيد تدابير وقرارات الضّبط الاداري واجراءاته عمليا، تستعين الادارة بعدة وسائل، بينها؟ ثمّ اشرح بالتفصيل الوسائل القانونية لممارسة الضبط الاداري؟

- يعد المرفق العمومي الجانب الايجابي لتدخّل الادارة في حياة الأفراد، فما هو تعريفه؟ وماهي العناصر والأركان اللاّزمة حتى نصف نشاط أو مؤسّسة ما بأنّها مرفق عمومي؟

- للمرفق العمومي أسس فقهية، صاحبت نشأة القانون الاداري في فرنسا، وساهمت في تحديد أساس ونطاق تطبيق القانون الاداري، اشرح مدرسة المرفق العمومي، من حيث مؤدّاها وأنصارها وحججهم، وتطبيقاتها القضائية، والانتقادات الموجهة اليها؟

- بيّن باختصار المراحل التاريخية لنشأة وتطور المرافق العمومية في فرنسا والجزائر؟

- تناول بالشرح والتفصيل النظام القانوني للمرافق العمومية من حيث: الانشاء ، الالغاء، الانواع، المبادئ؟

- تتنوع طرق ادارة وتسيير المرافق العمومية في الجزائر، ماهي الطرق التقليدية لإدارة المرافق العمومية في الجزائر؟

- بالنّظر الى فشل الطرق التقليدية في تفعيل اداء المرافق العمومية، تم التحول نحو الطرق الحديثة، فيما تتمثل؟

- يعد تفويض المرافق العمومية صورة حديثة لمشاركة الخواص في تقديم الخدمة العمومية، ماهو مفهوم تفويض المرافق العمومية، وما هي تطبيقاتها الأخيرة في الجزائر؟

- تنقسم الأعمال الادارية التي تقوم بها الادارة العمومية بمناسبة القيام بأنشطتها، الى اعمال ادارية مادية وأخرى قانونية، عرّف كل منهما مع التمثيل؟

- يعد القرار الاداري الصورة الأكثر استعمالا من جانب الادارة في القيام بأعمالها، بالنظر الى فعاليته وخصائصه، بين باختصار المحاور الكبرى لنظرية القرار الاداري؟

- لا تستطيع الادارة في بعض الاحالات القيام بأعمالها في تقديم الخدمة العمومية ومن خلالها تحقيق المصلحة العمومية، وحتى الحصول على لوازم وخدمات لصالحها، الا عن طريق شخص آخر طبيعي أو معنوي عمومي أو خاص، تتوافق وتتلاقى معه ارادتها، وينشأ ما يسمى بالعقد الاداري، وضّح عن طريق مخطّط أو خريطة ذهنية المحاور الكبرى والاطار العام للعقود الادارية؟

5- **<u>أهداف المقياس</u>** : نستهدف من خلال تدريس مقياس القانون الاداري حصول الطالب على المكتسبات التالية:

*- إدراك الطالب للمبادئ و للمفاهيم والمحاور الأساسية للقانون الإداري كفرع مستقل من فروع القانون العام .

*- تعرف الطالب على الإدارة العمومية ومختلف جوانب تنظيمها ونشاطها وكل ما يتعلق بها .

*- إمكانية فهم المشاكل الإدارية المرتبطة بالواقع العملي والمشاركة في حلها

*- اكتساب منهجية علمية في دراسة وحل المسائل القانونية والعملية.

6- مخرجات التعليم للمقياس (الفهم والمعرفة والمهارات الذهنية والعملية): يفترض في الطالب بعد نجاحه في هذا المقياس أن يكون قد اكتسب مخرجات التعليم التالية :

أ- **المعرفة والفهم** : حيث يفترض في الطالب أن يكون قادرا على فهم مفهوم وماهية القانون الإداري والاطار العام لمختلف مواضيعه.

ب- **المهارات الذهنية** : حيث يكون الطالب قادرا على مناقشة وطرح الأفكار المتعلقة بموضوع الدرس و استخلاص الحلول المناسبة للقضايا المتعلقة بموضوعات القانون الإداري .

ج- **التطبيق العملي** : من خلال إعطاء حالات عملية متعلقة بكل فكرة من أفكار القانون الإداري ، وكذا طرح بعض القضايا والأحكام والقرارات الواقعية الصادرة عن المحاكم الإدارية ومجلس الدولة ومناقشتها، وكذا يتمكن الطالب من اسقاط المعارف النظرية والفقهية المكتسبة في حل وفهم بعض المشاكل والظواهر الادارية في المجتمع.

7 - أساليب التدريس : تتمثّل في:

أ- بالنسبة لحصة الأعمال الموجهة، السماح للطلبة بتقديم عروض بحثية حول المواضيع المدرجة في المقرر ثم مناقشتها من الجوانب الشكلية والمنهجية والموضوعية،

ب- إعطاء حوصلة وملخص حول الموضوع المدروس في الحصة وإلزام الطلبة بكتابته .

ج- الاستعانة بالوسائل البيداغوجية لتسهيل الفهم وتعميق المعارف كاستعمال السبورة ، الأقراص المضغوطة ...

د- المناقشة والحوار أثناء الحصة لبعض المسائل والقضايا المطروحة،

هـ- التعليق على قضايا عملية.

8- **الامتحانات ومعايير التقييم** : سيقيّم الطالب بناء على نتائجه وفقا لما يلي :

معايير التقييم	العلامة	ملاحظة
بالنسبة للأعمال الموجهة		
الحضور والمواظبة	**02**	**ناقص 0.5 عن كل غياب**
التحضير	**02**	**إعداد بطاقة فنية لكل موضوع**
المشاركة والمبادرة	**02**	**المساهمة في التنشيط أثناء الحصة والإجابة على الأسئلة**
إعداد عرض مكتوب وتقديمه	**08**	**العرض الشفهي والإجابة على الاسئلة 02** **السند المكتوب 06 (التقديم ، الإشكالية، الخطة الأسلوب والأساس القانوني الخاتمة، المراجع)**
الامتحان الجزئي	**06**	**يكون في نهاية السداسي، ويشمل كل ما تم دراسته في السداسي .**
بالنسبة للمحاضرة يقوم التقييم على أساس الامتحان النهائي في نهاية السداسي		

9- **المواظبة على حضور الأعمال الموجهة** : حضور الأعمال الموجهة إجباري على الطالب وفقا للنظام الداخلي للجامعة :

المادة 10 :حضور الدروس (المحاضرات) ضروري، وتترك إجباريته لتقدير الفرقة البيداغوجية، أما حضور الأعمال الموجهة والأعمال التطبيقية فهو إجباري ويجب على الأستاذ مراقبة الحضور في كل حصة.

المادة 11 :يقصى الطالب من المادة ومن الوحدة التعليمية التابعة لها بسبب ثلاثة غيابات غير مبررة أو خمسة حتى ولو كانت مبررة، وكذلك عند بلوغ 1/3 الغيابات غير المبررة. أما الطلبة المعنيون بمراقبة طبية أو علاج مستمر أو المطلوبون في منافسات رياضية للنخبة فيستفيدون من نظام مواظبة خاص، يستفيد من يغيب بمبرر من حصة استدراكية إذا توفرت الشروط لذلك

ولا يعتبر المبرر مقبولا إذا تجاوز أجل ثلاثة أيام بعد الغياب (يؤخذ ختم البريد بعين الاعتبار)، ويؤشّر رئيس القسم على المبرّر بتاريخ إيداعه قبل تسليمه لمسؤول المادة أو الوحدة التعليمية، وتدرج نسخة منه في ملف الطالب.

المادة 12 :يعتبر الطالب متخليا إذا لم يحضر دروسه خلال سداسي من السنة الجامعية، ويعد المتخلي مقصى في السنة الجامعية. ويبلغ ديوان الخدمات الجامعية وجوبا بقائمة المتخلين، ولا يرخص للطالب المتخلي أو المقصى بإعادة الإدماج إلا مرة واحدة خلال مساره الدراسي، وذلك بعد دراسة ملفه وحسب الأماكن البيداغوجية.

المادة 14 :حالات الغياب المبرّرة المقبولة هي :

حالة الغياب	المبـــرّر
وفاة أحد الأصول أو الفروع أو الأقرباء	شهادة وفاة ويسمح بثلاثة أيام
زواج المعني	عقد زواج ويسمح بثلاثة أيام
عطلة أبوة أو أمومة	شهادة ولادة ويسمح بثلاثة أيام للأبوة أما الأم فحسب الشهادة الطبية
إقامة المعني بالمستشفى	شهادة الإقامة بالمستشفى
مرض المعني	شهادة طبية من طبيب محلف
استدعاء أو دعوة رسمية	وثائق مبرّرة من هيئات مؤهلة

10- **<u>الأبحاث والأعمال الشخصية</u>**: بالنسبة لحصة الاعمال الموجهة كل طالب يجب أن يقوم بكتابة بحث أو ورقة عمل، يتعلم من خلالها منهجية البحث ويتم توزيع عناوين العروض في بداية السنة وتحديد تاريخ تقديمها ، يتم إعداد العروض وتقديمها بالاشتراك بين طالبين أو أكثر ،وذلك حتى يتعود الطالب على العمل الجماعي ويكتسب ملكات التواصل مع الجمهور ، تدعيم الثقة بالنفس، تحسين مستوى اللغة والحوار ، أما بالنسبة لحصة المحاضرة، فيجب على الطالب الاطلاع على مقرر وبرنامج المقياس في بداية السداسي والعمل على تحضير الدروس قبل الحضور الى المحاضرة حتى يتمكّن من النقاش والحوار واثراء الموضوع

11- **<u>المشاركة والتفاعل أثناء الحصة</u>** : المشاركة أثناء الأعمال الموجهة أو المحاضرة لها دور كبير في تقييم الطالب، وعليه يجب على كل طالب قبل أن يحضر إلى القاعة أن يحضّر موضوع الحصة، وذلك ليكون قادرا على طرح أسئلة تتعلّق بموضوع الدرس والتعبير عن وجهة النّظر في المسائل القانونية المطروحة، ويقوم الأستاذ المدرّس بتوجيه مشاركة الطلبة في الدرس بطريقة تمكّن جميع الطلبة من المشاركة الفعالة، إذا واجه الطالب أية صعوبات في أخذ دور في المشاركة الصفية (أثناء الفوج)، أو أنّه غير معتاد على المشاركة، يمكنه مراجعة مدرّس المقياس والتحدّث معه بهذا الخصوص.

12- **<u>إرشادات في منهجية دراسة المقياس</u>** : باعتبار مقياس القانون الاداري يندرج ضمن وحدة التعليم الأساسية، التي تضم المقاييس الرئيسة والهامة للتكوين، فهو يشتمل على المحاضرات (**les cours**) بمعدل محاضرتين في الأسبوع (**03**) ساعات يقدمها الأستاذ المحاضر وفقا للمقرر ، وعلى الطالب حضور المحاضرة وتسجيل النقاط الأساسية في سجل خاص بالمقياس ، ويحاول التفاعل مع المحاضر بإعداد الدرس مسبقا وطرح الأسئلة وتنشيط جو المحاضرة ، ويتم تقييم الطلبة بالنسبة للمحاضرة في امتحان فصلي في نهاية السداسي ويمتحن الطالب في المحاور والمواضيع المدرسة في المحاضرة ، كما يدرس المقياس في حصة الأعمال الموجهة (**les TD**) بواقع حصة في الأسبوع (**ساعة ونصف**)، حيث يتم توزيع الطلبة على أفواج ويدرس كل فوج في قاعة ، وتختلف حصة الأعمال الموجهة عن المحاضرة في النقاط التالية :

أ- حضور الطالب إجباري في الأعمال الموجهة ويؤخذ بعين الاعتبار في النجاح والتقييم .

ب- إذا كانت المحاضرة تعتمد بشكل كبير على الأستاذ المحاضر، فان الأعمال الموجهة تعتمد على جهود الطالب وتحضيره وإبراز قدراته الذاتية من خلال العمل الشخصي .

ت- ليس بالضرورة تكرار نفس المحاور والمواضيع المدرسة في المحاضرة ، بل يتم التركيز على الجانب المنهجي و التطبيقي .

ث- يكون التقييم في حصة الأعمال الموجهة متنوع ويركز على عدة معايير حتى يبرز المستوى الفردي لكل طالب .

*- **أعمال ما قبل حصة الأعمال الموجهة أو المحاضرة**، فالطالب بحاجة إلى :

- الحصول على المراجع الأساسية في المقياس، من كتب ونصوص قانونية، وهي متوفرة في مكتبة الكلية والمكتبات الخاصة
- تحضير موضوع الدرس المحدّد في المقرر مسبقا عن طريق بطاقة فنية (ورقة بحثية) تتضمّن حوصلة وجيزة للموضوع وتكون موازية للعرض المنجز من قبل الطلبة المكلفين بتقديمه، وتكمن أهمية البطاقة الفنية للموضوع في كونها تعطي فكرة مسبقة عن الموضوع تمكن الطالب من المشاركة أثناء الدرس ، وكذا تعد تحضيرا مسبقا للامتحان النهائي في نهاية السداسي .
- تحضير عدد من الأسئلة حول الموضوع الذي تم تحضيره .

*- **أعمال خلال حصة الأعمال الموجهة أو المحاضرة**، فالطالب بحاجة إلى :

- الحضور إلى القاعة في الوقت المحدّد أو قبله، ولا يسمح بالدخول لقاعة الأعمال الموجهة بعد دخول الأستاذ.
- التزام الهدوء والانضباط داخل القاعة من حيث طريقة الجلوس والاستماع الى عرض الزملاء بعناية كبيرة .
- الحرص على المشاركة والمبادرة عند فتح باب المناقشة، بحيث يسمح للطالب بإبداء وطرح الأسئلة، إثراء الموضوع التعقيب
- إعداد سجل أو كراس خاص بالأعمال الموجهة يدون فيه حوصلة الموضوع والملاحظات التي يقدمها الأستاذ.

- احترام الزملاء والأستاذ، والتحلي بالسلوك الحسن في الحوار والنقاش وإبداء الآراء والأفكار.

*- **أعمال ما بعد حصة الأعمال الموجهة أو المحاضرة**، فالطّالب بحاجة إلى :

- مراجعة ما تناوله في الحصة السابقة وتثبيته ثم الشروع في التحضير للحصة الموالية .
- إذا استصعب على الطالب استيعاب وفهم موضوع أو جزئية معينة مما سبق دراسته يمكنه الاتصال بالأستاذ المدرس أو أحد أساتذة المقياس، كما يمكنه الاستعانة بزملائه في المستويات الأعلى.

13- <u>المصادر التعليمية المتاحة :</u>

- الرصيد الوثائقي الموجود بمكتبة الجامعة المركزية.
- الرصيد الوثائقي الموجود بمكتبة كلية الحقوق.
- المصادر الالكترونية (مواقع، مدونات ، مجلات ، قواعد بيانات، الأرضيات والمنصّات التعليمية عن بعد بجامعة مسيلة)
- الاتصال بالأساتذة والزملاء .
- حضور المناقشات العلمية والملتقيات والأيام الدراسية.
- الاطلاع على المذكرات والرسائل والأطاريح المنشورة على الرابط الالكتروني: www.pnst.cerist.dz

* الاطلاع على المقالات المنشورة بالمجلات والدوريات المنشورة على الرابط الالكتروني:

Algerian Scientific Journal Platform
https://www.asjp.cerist.dz

*- الاطلاع على الرصيد الوثائقي المتوفر على مستوى بوابة النظام الوطني للتوثيق الالكتروني:

https://www.sndl.cerist.dz

الرقم	المحور	العناصر الجزئية
الموضوع الأول	**مفهوم الضبط الاداري**	**أولا - تعريف الضّبط الإداري وخصائصه وتحديد طبيعته** 1 – تعريف الضبط الإداري (اللغوي، التشريعي، الفقهي، القضائي، باستعمال المعايير (عضوي، مادي، مختلط). 2 – خصائص الضبط الإداري أ – الصفة الوقائية للضبط الإداري ب – الصفة الانفرادية ج- الصفة التقديرية د- صفة التعبير عن السيادة والسلطة العامة. هـ- الصفة الادارية والقانونية البحتة. 3- طبيعة الضبط الاداري: (الاتجاهات الفقهية التي تناولت الموضوع وموقف المشرع الجزائري منها) **ثانيا- تمييز فكرة الضبط الإداري عن المفاهيم القانونية المشابهة** 1 – الضبط الإداري والضبط التشريعي . 2 – الضبط الإداري والضبط القضائي . أ - من حيث الأهداف (المعيار المادي او الغائي) ب - من حيث السلطات المكلفة به (المعيار العضوي) ج- من حيث طبيعة العمل الضبطي والرقابة عليه 3- الضبط الاداري والمرفق العمومي **ثالثا – أنواع الضبط الإداري ومجالاته** أ – من حيث موضوع ومجال الضبط الإداري: (الضبط الاداري العام، الضبط الاداري الخاص). ب – من حيث المدى الاقليمي والجغرافي لممارسته (الضبط الاداري الوطني، الضبط الاداري المحلي) ج - مجالات الضبط الاداري

رابعا – أهداف الضبط الإداري : الحفاظ على النظام العمومي كهدف وحيد للضبط الاداري وفقا لقاعدة تخصيص الأهداف.

1- تحديد مدلول فكرة النظام العام

2- عناصر النظام العمومي

أ- **العناصر التقليدية**

- الأمن العمومي
- السكينة والراحة العمومية
- الصحة العمومية

ب- **العناصر الحديثة**

- حماية الاخلاق والآداب العمومية
- الضبط البيئي والعمراني والجمالي للمدن
- الضبط الاقتصادي، الثقافي، الاجتماعي
- حماية الكرامة الانسانية.

الموضوع الثاني	**هيئات (سلطات) الضبط الإداري ووسائل ممارسته**	**أولا – هيئات (السلطات الادارية) الضبط الإداري** 1- هيئات الضبط الإداري العام أ- على المستوى الوطني - رئيس الجمهورية - الوزير الأول ب - على المستوى المحلي - الوالي - رئيس المجلس الشعبي البلدي 2- هيئات الضبط الإداري الخاص **ثانيا - وسائل الضبط الإداري** 1- وسائل مادية 2- وسائل بشرية 3- وسائل قانونية أ- التنظيم : القرارت الادارية التنظيمية (لوائح الضبط والبوليس)، ب- القرارات الإدارية الفردية ج- التنفيذ الجبري: (تعريفه، شروطه)

الموضوع الثالث	**حدود (ضوابط وقيود) سلطات الضبط الإداري**	**أولا- حدود سلطات الضبط الإداري في الظروف العادية** أ- احترام مبدأ المشروعية ب- خضوع سلطات الضبط الإداري للرقابة القضائية **ثانيا - حدود سلطات الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية** **1 - الاطار المفاهيمي لنظرية الظروف الاستثنائية** أ- تعريف الظروف الاستثنائية ب- ظهور نظرية الظروف الاستثنائية ج- التنظيم القانوني للظروف الاستثنائية **2- تطبيقات نظرية الظروف الاستثنائية في الجزائر (م 105 الى 111 ت د 2016)** أ - حالة الحصار: (التعريف، الاجراءات الشكلية والموضوعية، الاثار). ب - حالة الطوارئ: (التعريف، الاجراءات الشكلية والموضوعية، الاثار). ج - الحالة الاستثنائية: (التعريف، الاجراءات الشكلية والموضوعية، الاثار). د- التعبئة العامة : (التعريف، الاجراءات الشكلية والموضوعية، الاثار). هـ- حالة الحرب: (التعريف، الاجراءات الشكلية والموضوعية، الاثار). **3- آثار الظروف الاستثنائية في النظام القانوني للدولة** أ- على الدستور : (تجميد موقت في حالة الحرب) ب- على الحقوق والحريات: (تضييق بموجب المشروعية الاستثنائية) ج- على الرقابة القضائية على أعمال الادارة:(تساءل الادارة على اساس خ الجسيم) د- على مبدأ الفصل بين السلطات : (توحيد السلطات في يد رئيس الجمهورية في حالة الحرب).

الموضوع الرابع	**مفهوم المرفق العمومي**	**أولا – ظهور وتطور نظرية المرفق العمومي** أ- مرحلة ما قبل القرن التاسع عشر ب- مرحلة نشأة القانون الإداري في فرنسا **ثانيا – أهمية المرفق العمومي** أ- من الناحية النظرية ب- من الناحية العملية **ثالثا- تعريف المرفق العمومي** أ- المعيار العضوي : المرفق العمومي مؤسسة ب- المعيار المادي : المرفق العمومي نشاط ج- المعيار المركب (المختلط): نشاط + مؤسسة عمومية + تحقيق المصلحة العمومية **رابعا – العناصر الأساسية الواجب توافرها لوجود المرفق العمومي (أركانه)** أ- تحقيق المصلحة العامة ب- تواجد سلطة عمومية بصورة مباشرة أو غير مباشرة ج- استعمال امتيازات السلطة العمومية د- الخضوع لنظام قانوني متميز(من حيث الانشاء، الالغاء، التسيير، المبادئ).

الموضوع الخامس	**النّظام القانوني للمرافق العمومية (إنشاء المرافق العمومية الغاؤها، أنواعها المبادئ الأساسية التي تحكمها)**	**أولا - إنشاء المرافق العمومية** 1- إنشاء المرافق العمومية الوطنية 2- إنشاء المرافق العمومية المحلية **ثانيا - أنواع المرافق العمومية** 1- المعايير المعتمدة لتصنيف المرافق العمومية 2- تصنيف المرافق العمومية من حيث النشاط (الموضوع) أ- المرافق العمومية الإدارية ب- المرافق العمومية الاقتصادية ج- المرافق العمومية الاجتماعية د- المرافق العمومية المهنية **ثالثا- المبادئ الأساسية التي تحكم سير المرافق العمومية** **أ- المبادئ التقليدية** 1- مبدأ استمرارية سير المرافق العمومية بانتظام واضطراد 2- مبدأ المساواة أمام المرافق العمومية 3- مبدأ قابلية المرافق العمومية للتكيّف والتبدّل 4- مبدأ مجانية المرافق العمومية **ب- المبادئ الحديثة** (المردودية، الفعالية، المنافسة، الشفافية...) **رابعا – إلغاء المرافق العمومية (الأسباب**+ الآثار)

الموضوع السادس	**طرق تسيير وإدارة المرافق العمومية في الجزائر**	**أولا- الأساليب التقليدية** (ادارة المرفق العمومي بواسطة شخص عمومي) **1- أسلوب الإدارة المباشرة (الاستغلال المباشر):** التعريف، أمثلة، الاثار. **2 - أسلوب المؤسسة العمومية** أ- تعريف المؤسسة العمومية ب- أركان المؤسسة العمومية: التخصّص، الاستقلالية. ج- أنواع المؤسسات العمومية (الأصناف التقليدية والأصناف الحديثة) - المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري **EPA** - المؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري والصناعي **EPIC** - المؤسسات العمومية ذات التسيير الخاص **EPGS** - المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي **EPST** - المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني **EPSCP** **ثانيا – الأساليب الحديثة:** (ادارة م ع بواسطة شخص خاص أو بالشراكة عمومي خاص) 1- **أسلوب المقاولة (المؤسسة العمومية الاقتصادية EPE)** أ- تعريف المقاولة العمومية ب- المراحل المختلفة التي مر بها مفهوم المقاولة العمومية في الجزائر **2- شركات الاقتصاد المختلط:** التعريف، أمثلة، الآثار. **3- تفويض المرافق العمومية :** دراسة نظام تفويض المرافق العمومية في إطار المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المتعلق بالصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام والمرسوم التنفيذي رقم 18-199، مؤرّخ في 02 أوت 2018، يتعلّق بتفويض المرفق العام. أ- عقد امتياز المرافق العمومية ب- عقد تأجير المرافق العمومية ج- عقد تسيير المرافق العمومية د- عقد الوكالة المحفّزة للمرافق العمومية

بعض المصادر والمـراجــع المتعلقة بالمقياس

أولا- النصوص القانونية :

1- الدساتير الجزائرية لسنوات 1963، 1976،1989، 1996 وتعديلاته بموجب القوانين ، 03/02، 19/08، 01/16، 20

2- قوانين الجماعات الإقليمية (البلدية والولاية) منذ الاستقلال مع التركيز على القوانين سارية المفعول، 11-10 بالنسبة للبلدية و 12-07 بالنسبة للولاية.

3- النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بمحاور وجزئيات القانون الاداري والمنشورة في الجريدة الرسمية على الرابط الالكتروني التالي: https://www.joradp.dz

ثانيا- الكتب :

أ – بالعربية:

1- الطماوي سليمان، الوجيز في القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة،1979.

2- القيسي محي الدين، مبادئ القانون الإداري العام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،1999

3- الخوري يوسف سعد الله، القانون الإداري العام، الجزء الأول، الطبعة الثانية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،1998

4- الذنيبات محمد جمال مطلق، الوجيز في القانون الإداري، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2003

5- بسيوني عبد الله عبد الغني،" القانون الإداري، دراسة تطبيقية لأسس ومبادئ القانون الإداري وتطبيقاتها في مصر"، منشأة المعارف، الإسكندرية،1995

6- كنعان نواف، القانون الإداري، الكتاب الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ،2003

7- مزغني خيري محمد، مبادئ القانون الإداري في دول المغرب العربي، الطبعة الثانية، دار الحقوق، بيروت،1985

8- محمد رفعت عبد الوهاب، مبادئ وأحكام القانون الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،2003

9- عوابدي عمار، دروس في القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2000

10- عوابدي عمار، القانون الإداري، الجزء الثاني، النشاط الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2002

11- راغب الحلو ماجد، القضاء الإداري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية،1994
12- بوسوماح محمد أمين، المرفق العام في الجزائر، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1991
13- جورج فودال و بيار دالفولفيه، القانون الإداري، الجزء الأول، ترجمة منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،2001
14- رفعت عيد سيد، مبادئ القانون الإداري الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003 .
15- مصطفى أبو زيد فهمي، القانون الإداري، الدار الجامعية، بيروت، 1993 .
16- إبراهيم عبد العزيز شيحا، مبادئ وأحكام القانون الإداري، الدار الجامعية، بيروت ، 1994 .
17- محمد فؤاد مهنا ، مبادئ وأحكام القانون الإداري في جمهورية مصر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1973 .
18- عاطف البنا، الوسيط في القانون الإداري دار الفكر العربي، القاهرة، 1984 .
19- أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996 .
20- عبد الفتاح أبو الليل، الوجيز في القانون الإداري دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
21- الخلايلة محمد علي ، الإدارة المحلية (دراسة تحليلية مقارنة) ، ط 1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، 2009.
22- الخوري يوسف سعد الدين ، القانون الإداري العام ، بيروت : دار المنشورات .الحقوقية ، 1998
23- بعلي محمد الصغير ، قانون الإدارة المحلية ، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
24- بوعمران عادل ، البلدية في التشريع الجزائري ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، .2010
25- شيهوب مسعود ، أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام الإدارة المحلية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986
26- صالح فؤاد ، مبادئ القانون الإداري الجزائري ، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر ، بيروت 1983
27- فريجة حسين ، شرح القانون الإداري(دراسة مقارنة) ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2009
28- قاسم جعفر أنس ، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1978
29- مُحمد فؤاد عبد الباسط، القا نون الإداري(تنظيم الإدارة ،نشاط الإدارة ،وسائل الإدارة)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسْكندرية، 2006
30- إبراهيم عبد العزيز شيحا ،الوسيط في مبادئ وأحكام القانون الإداري، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 1999

31- أنور أحمد رسلان، القانون الإداري، برنامج الدراسات القانونية العلمية، القاهرة، 1999

32- بعلي محمد الصغير، دروس في المؤسسات الإدارية (نظرية التنظيم الإداري، الإدارة العامة الجزائرية)، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.

33- بعلي محمد الصغير، القانون الإداري (التنظيم الإداري، النشاط الإداري) ، دار العلوم، الجزائر ، 2013

34- بوضياف عمار، التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الجسور للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2010

- بوضياف عمار ، الوجيز في القانون الإداري، دار الجسور للنشر والتوزيع، الجزائر ، الطبعة الثانية، 2007

- بوضياف عمار، شرح قانون البلدية، الطبعة الأولى، دار الجسور للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2012

- بوضياف عمار، شرح قانون الولاية، الطبعة الأولى، دار الجسور للنشر والتوزيع، الجزائر ،. 2012

35- عشي علاء الدين،

-مدخل القانون الإداري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2012

-والي الولاية في التنظيم الإداري الجزائري دارسة وصفية تحليلية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2006

-شرح قانون البلدية في إطار القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2011

36- قصير مزياني فريدة، القانون الإداري، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مطبعة صخري، 2011 .

37- لباد ناصر، الوجيز في القانون الإداري، الطبعة الرابعة، دار المجدد، سطيف الجزائر، 2010 .

38- خالد سماره الزعبي، القانون الإداري وتطبيقاته في المملكة الأردنية الهاشمية، الجامعة الأردنية، عمان ، 1989.

40- طعيمة الجرف، القانون الإداري والمبادئ العامة في تنظيم نشاط السلطات الإدارية (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، القاهرة، طبعة 1978 .

41- حلمي الدقدوقي، رقابة القضاء على المشروعية الداخلية لأعمال الضبط الإداري (دراسة مقارنة)، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية .1989

42- محمد محمد بدران، مفهوم فكرة النظام العام ودورها في مجال الضبط الإداري دراسة مقارنة في القانونين المصري والفرنسي، دار النهضة العربية، 1993.

43- عبد الرؤوف هاشم البسيوني ، نظرية الضبط الإداري في النظم الوضعية المعاصرة والشريعة الإسلامية ، جامعة الزقازيق ، دار النهضة العربية، 1995.

ثانيا – بالفرنسية:

-Chapus (R), droit administratif, Ed Montchrestien, Paris, 1987.

-Chapus (R), droit administratif général, 15ème Edition, Ed Montchrestien, Paris, 2001.

-Debbasch (CH), traité de droit administratif, Ed Economica, Paris, 2002.

-Déforges (J .M), droit administratif, PUF, Paris, 1991 -

-Dé laubadére (A), droit administratif, 4ème édition, PUF, Paris, 1970.

-Gibot-Leclerc (N.P), «droit administratif : sources, moyens, contrôles », Ed Sirey, Paris, 1995.

-Guettier, droit administratif, Ed Montchrestien, Paris, 1998.

-Hauriou (M), précis de droit administratif et droit public, 10ème édition, Ed Sirey, Paris, 1921.

-Lombard (M), droit administratif, 2ème édition, Dalloz, Paris, 1998 -

-Morand-Deviller (J), cours de droit administratif, Ed Montchrestien, Paris, 2001.

-Pastorel (J.P), droit administratif, 4ème édition, Ed Gualino, Paris, 1999.

-Peiser (G), droit administratif, Dalloz, Paris, 1998

-Peyrical (J.M), droit administratif, Ed Montchrestien, Paris, 1997.

-Rongevin-Baville (M), leçons de droit administratif, Ed Hachette, Paris, 1994.

-Rivéro (J), droit administratif, 3ème édition, Dalloz, Paris, 1965 -

-Rivéro (J), précis de droit administratif, Dalloz, Paris, 1987.

-Vedel (G) et Delvolvé (P), droit administratif, T1, 12ème édition, PUF, Paris, 1992. -

-Waline (M), cours de droit administratif, LGDJ, Paris, 1947.

-Georges Vedel, les bases constitutionnelles du droit administratif, Etudes et documents du conseil d'état, 1954

- André de laubadére, Yves Gaudemet, jean Claude venizia, traite de droit administratif Tome I, Dalloz, Paris, 1984.

-Pierre Laurent Frier, Precis de droit administratif, 2eme édition librairie générale de droit, Paris 2003.

-André Maurin, Droit Administratif 3eme édition, 2004 édition sirey,

- Georges Vlachos, Principes généraux de droit administratif; édition Marketing, Paris, 1993

- Georges Dupuis-Marie, yose Guedon, Patrice Chrétien, Droit administratif, 6eme édition Dalloz, 1999

- Jean Marie Auby Robert Ducos Ader, Droit Administratif 7eme édition, Dalloz, Paris

CHAPUS René, Droit administratif général, Tome 1, Montchrestien, Paris 2001.

- GAUDMENT Yves, Traité de droit administratif, tome, LGDJ, Paris 1999.

- LOMBARD Michel, Droit administratif, Coll. Cours, Dalloz, Paris 1999.

- MAHIOU Ahmed, Cours d'institutions administratives, 3ème édition, OPU, Alger 1981.

- MORAND-DEVILLER Jacqueline, Cours de droit administratif, Montchrestien, Paris 2003.

- RIVÉRO Jean et WALINE Jean, Droit administratif, Dalloz, Paris 2002.
- ZOUAIMIA Rachid et ROUAULT Marie Christine, Droit administratif, BERTI- éditions, Alger 2009.

ثالثا- المذكرات الجامعية : هناك العديد من مذكرات الماجستير تخصص قانون إداري ، ومذكرات الماستر تخصصي قانون إداري والدولة والمؤسسات العمومية تناولت مواضيع القانون الإداري ، وهي متوفرة بقاعة المذكرات بمكتبة الكلية ، فعلى الطلبة الاطلاع عليها والاستعانة بها في انجاز بحوثهم، كما هي متوفرة بصيغة الكترونية في المستودع المؤسساتي لجامعة مسيلة على الرابط الالكتروني:

http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui

رابعا- مراجع الكترونية:

كتب مهمّة في #القانون_الإداري
مجموعة من #الكتب_الإلكترونية بصيغة #PDF في #القانون #الإداري، يمكنكم تحميلها عبر #الروابط في الأسفل
كتاب #أبحاث_في_القانون_الإداري، للمؤلف #جهاد_صفا
https://drive.google.com/open…
كتاب #القانون_الإداري_الجزء_الأوّل، للمؤلف#PIERRE_DELVOLVE #GEORGES_VEDEL ، ترجمة #منصور_القاضي
https://drive.google.com/open…
كتاب #القانون_الإداري_الجزء_الثاني
https://drive.google.com/open…
كتاب #النظرية_العامة_للقانون_الإداري، للمؤلف #محمد_رفعت_عبد_الوهاب
https://drive.google.com/open…
كتاب #أصول_القانون_الإداري، للمؤلف #حسين_عثمان_محمد_عثمان
https://drive.google.com/open…
كتاب #مبادئ_وأحكام_القانون_الإداري، للمؤلف #علي_محمد_بدير_وآخرون
https://drive.google.com/open…
كتاب #القانون_الإداري، للمؤلف #ماجد_راغب_الحلو
https://drive.google.com/open…